حاشية على عبدالغفور للسيلكوتى

معارف نظارت جليله‌سنك رخصتيله طبع اولنمشدر

استانبول

« عالم مطبعه‌سى — احمد احسان وشركاسى » باب‌عالى
جوارنده ابوالسعود جاده‌سنده نومرو (٥٤)

١٣٠٧

حاشية على عبدالغفور
للسيلكوتى

بسم الله الرحمن الرحيم

يامن هو مصدر الكلمات وافعالها . ومبتداء العوامل واعمالها . كل مالا يليق بكبريائه عنه منصرف . وجميع الممكنات عن تصرفه غير منصرف . امتلأت ظروف الكائنات بمعربات آياته وتلألأت على حروف المكونات مبنيات اماراته . عرفها لمن القى السمع وهو شهيد . ونكرها على من فى آذانه وقروهو عنيد . تولهت الاوهام فى بيد آء جلاله . واولعت الافهام بعتيد نواله . اضمر اسراره الخفية فى ضمائر اولى البصائر . واظهر علاماته الجلية على ابصار اولى الضمائر . ووضع آثاره دالة على ذاته . وافعاله ناطقة باسمائه وصفاته . نحمدك حمدا تفيض به شآبيب كرمك ونشكرك شكرا تزمله بجلابيب نعمك . ونصلى على من اسلالته من سلالة معد بن عدنان . وايدته باوضح التبيان ومعجز البيان . امارات حقه مرفوعات . وعلامات صدقه منصوبات . شرآئعه مجرورات الى يوم الدين مؤيدة . واحكامه المؤيدة الى الحين مؤندة . وعلى آله الخيرة . واصحابه البررة . من لف لفهم صلح ونجا . ومن نكب عن ردفهم طاح وغوى . وبعد فهذه فوائد عالية يهتز بادراكها اعطاف الاذهان . وفرائد غالية تثبت العقول لاحتوائها الاوزان . نادبها محيط خاطرابى واستادى . وسمح بها بسيط من اليه فى العلوم استنادى . مرجع الفحول والاجلة . منبع العقول والادلة . امام الافاق بالاتفاق .

(استاذ)

استاذ الكل فى الكل على الاطلاق . رديف المتقدمين . وغطريف المتأخرين . ناقد السابقين . وقائد اللاحقين . عبد الحكيم بن شمس الدين . ادامه الله مادام بشير . ولاح كوكب منير .

وهذا دعاء لايرد لانه . لاصلاح اصناف البرية شامل .

معلقة على الحواشى المعلقة للفاضل الكامل . والعالم العامل . اللارى على شرح الكافية لزبدة العارفين . وقدوة العالمين . وحيداوانه . وفريد زمانه . عبدالرحمن الجامى . افاض الله تعالى عليه وابل الغفران . واسكنه بحبوحة خيار الجنان . وعلى ذلك الشرح من حيث انتهت حواشى الفاضل المذكور وهو مباحث الاصوات الى آخره تكملة لها لايضاح معضلها . وتسهيل مجملها . وتذليل صعابها . وتزميل شعابها . اسعافا للقترحى اطلاع رموزه . وانجاحا لسائلى افتتاح كنوزه . فبلغ من المقاصد قاصيتها . وملك من المحاسن ناصيتها . فياايها الناظرون لاتخذوا مأخذها سهلا مسهلا . وفى طريقكم بئرا معطلا . وامعنوا فيها بعين الانصاف واستشرفوا اليها بلحاظ الاعتراف . فخذوها وكونوا من الشاكرين . وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العلمين . وانا المسكين الغريب . عبدالله الملقب باللبيب .

(قوله مصدر المعلوم) وهو الاظهر لكونه معدولا من حمدت حمدا لله للدلالة على العموم والدوام ولكثرة استعماله (قوله اى كل حمد الخ) تفسير على كلا الوجهين واشارة الى انه لافرق بين الجنس والاستغراق فى افادة اختصاص جميع المحامد به تعالى انما الفرق بان الجنس لايحتاج الى معونة المقام الخطابى بخلاف الاستغراق وعموم كل حمد اى قول يشعر بالتعظيم اوفعل كذلك مستفاد من اللام وعموم الاوقات من اسمية الجملة وعموم كل حامد من ترك الفاعل قصدا للعموم وفيه اشارة الى ان اختلاف الاعراض باعتبار محالها لايعتبر بالعرف والا لكان هذا العموم داخلا فى كل حمد (قوله اوالقدر المشترك) فى الرضى ان المصدر موضوع للحدث السارى من غير اعتبار نسبته الى الفاعل او الى متعلق آخر والفعل مأخوذ فى مفهومه النسبة وضعا فان اعتبر من حيث انه منسوب الى الفاعل فهو مبنى للفاعل وان اعتبر نسبة الى متعلق آخر فهو مبنى للمفعول واذا لم يعتبر شئ منهما فهو القدر المشترك وقيل القدر المشترك مايطلق عليه لفظ الحمد (قوله الحامل بالمصدر) المعنى المصدرى من مقولة الفعل اوالانفعال فهو امر غير قار الذات والحاصل

بالمصدر الهيئة القارة المترتبة عليه فالحمد بالمعنى المصدرى ستودن والحاصل بالمصدر سپاس وليس المراد منه الاثر الذى يترتب على المعنى المصدرى كالالم على الضرب (قوله اى للحرى بجنس الحمد) اى الضمير راجع الى الجنس سواء كان اللام للجنس او الاستغراق وعموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما صرح به القاضى فى تفسير قوله تعالى « وبعولتهن احق بردهن » وذلك ليفيد ان غيره تعالى ليس جديرا بالحمد اصلا . ثم ان الولى بمعنى الحرى ليس من اسمائه تعالى وانما هو بمعنى النصير او المتولى للامر القائم به بل لم يوجد بهذا المعنى فى الكتب المتداولة نعم ذكر فى الصحاح هو اولى به واحرى وفى شمس العلوم ولى البيع وغيره اذا صار اولى به فتفسيره بالحرى مبنى على قصده المعنى الوصفى دون ذاته تعالى بخصوصه على ان استعمال مبدأ الاشتقاق كاف فى الاشتقاق فان تم والا فلا . وتفسيره بالمحب او النصير او المتولى لا يساعد الذوق السليم كما ترى (قوله وان الوهم) عطف تفسير للتعين (قوله صريحا) بخلاف الحمد لله فانه تعليق بما يشعر بالعلية ضمنا لكونه علما للذات المستحق لجميع المحامد فكان التعليق به كالتعليق بالمشتق (قوله من النبوة) على وزن المروة فى شمس العلوم النبوة الارتفاع وفى الصحاح والقاموس النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض فان جعلت النبى ماخوذا منه اى شرف على سائر الناس فاصله غير الهمزة فعيل بمعنى مفعول وتصغيره نبيئ والجمع انبياء كاقياء وان جعلته ماخوذا من النبأ بمعنى الخبر لانه انبأ عنه سبحانه وتعالى فاصله الهمزة وتصغيره نبيئ وجمعه نبآء كاكسراء على ماقال سيبويه ليس احد من العرب الا ويقول تنبأ مسيلمة بالهمز غير انهم تركو الهمزة فى النبى كما تركوها فى الذرية والبرية والخابية الا اهل مكة فانهم يهمزون هذه الاحرف ولا يهمزون غيرها وانما جمع على انبياء لان الهمز لما ابدل والزم الابدال جمع كجمع ما اصل لامه حرف العلة كعيد واعياد ولعدم احتياج الوجه الاول الى ارتكاب تكلف اختاره . وقيل انه منقول عن النبى بمعنى الطريق لانه طريق الى الله تعالى (قوله انسان بعثه الله) انما قال انسان ليشمل مريم ام عيسى عليه السلام فانه قال بعضهم بنبوتها (قوله اهل بيته) اولاده وازواجه وخدمه كما جاء فى الحديث سلمان منا اهل البيت (قوله كطاهر واطهار) تنظير للاستشهاد لانه يحتمل التأويل المذكور ايضا قال فى شرح الكشاف انه جمع طهر بمعنى طاهر كعدل وعادل وفى المطول اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب (قوله او جمع صحب) بمعنى صاحب او جمع

صاحب على مافى الصحاح فيكون الاصحاب جمع الجمع (قوله مخفف صاحب) بحذف الالف ويجوز ان يتعلق بكليهما (قوله بناء على ماقيل) متعلق بكلا الوجهين من ان فاعلا اسما كان اوصفة (قوله اى الذى ثبت الخ) لما كان ظاهر الفقرة يقتضى ان يكون كل صحابى متأدبا بجميع آدابه صلى الله عليه وسلم بناء على ان الجمع المعرف والمضاف للاستغراق اذا لم يكن للعهد الخارجى وذلك باطل فى نفسه ومستدعى لاستواء جميع الصحابة فى الفضل اوّلها بحمل الاسناد فى الجمع الاول على التجوز مع ابقائه على العموم كما فى قولهم « بنو افلان قتلوا افلانا » واليه اشار بقوله اى الذين ثبت فيما بينهم التأدب بادابه وبجعل الجمع الثانى مجازا عن الجنس واعتبار الاختصاص المستفاد من الاضافة فيه اى جنس الادب من حيث انه مختص بذاته صلى الله عليه وسلم وقائم به واليه اشار بقوله والانصباغ بصبغته حيث اوردها بصيغة المفرد ولما كان الاتصاف بصفة الغير محالا علله بقوله للفناء فى ذاته ومعنى الفناء فى اصطلاح الصوفية تبديل الصفات البشرية بالصفات الالهية دون الذات فكما انها كلما ارتفع صفة منها قامت الصفة الالهية مقامها فيكون الحق سمعه وبصره كما نطق به الحديث كذلك حال الفناء فى النبى والشيخ وهذا مبنى على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح رحمه الله ولعل المحشى سمعه منه والا فالظاهر المناسب للمقام ان المعنى الساعين غاية السعى فى التأدب بآدابه بحمل صيغة التفعل على المبالغة والاضافة لمجرد الارتباط (قوله اى ما سيتلى عليك) وهو المعانى المدونة الموجودة بالوجود اللفظى ان كانت الخطبة الحاقية والاستقبال بالنظر الى المخاطب او الحاضرة فى الذهن ان كانت ابتدائية او الالفاظ الدالة عليها على تقدير جعلها مشارا اليها بتنزيلها منزلة المبصر لكمال امتيازها وصيرورتها نصب العين كالمشاهد وفى هذا التعبير اشارة الى ان المشار اليه المعانى من حيث التدوين والترتيب الخاص لان المقصود مدح الكتاب والى ان خصوصية المحل غير معتبرة فى التسمية فالمسمى المعانى المدونة باى محل قامت كيلا يلزم الاشتراك او القول بالوضع العام (قوله من القيد) فى التاج القيد زياده شدن ومنه الفائدة فى القاموس فادت له فائدة اى حصلت وفى الصراح الفائدة انچه داده وكرفته شود ازدانش ومال فلعله معنى نقل اليه من الوصفية (قوله من الاشكال بمعنى الاشتباه) اشكل الامر دخل فى اشكاله وامثاله ثم استعمل بمعنى الاشتباه (قوله للمبالغة) يعنى

فى الاصل صفة جعل علما فان اعتبرت زيادة التآء حين النقل فهى اما للمبالغة فى كفايته للمبتدى فى علم النحو او للنقل من الوصفية الى الاسمية وان اعتبرت سابقة عليه فهى لتأنيث الموصوف ولما كان هذا الوجه محتاجا الى زيادة اعتبار اخره وان كان فيه ابقاء التآء على اصله (قوله لتوهم) اى لمانع وهو توهم التأنيث (قوله كناية) اى المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض والاشتهار فيهما كناية عن الاشتهار فيه (قوله من اول السرطان الى اول الجدى) وهو من غاية القرب من القطب الشمالى الى غايته من القطب الجنوبى (قوله يعنى ستر الله) حاصله إذا كان التغمد بمعنى الستر المطلق فنسبته الى الضمير اما على سبيل التوسع للمبالغة او على حذف المضاف اى تقصيراته واضافة الغفران الى ذاته تعالى للاختصاص كيلا يلزم كون الشيء آلة لنفسه اذ يصير المعنى ستر الله ذنوبه بستر ذنوبه (قوله من غير سابقة عمل) يقال له سبقة وسابقة فى هذا الامر اذا سبق الناس اليه فالمعنى من غير سبق فى العمل (قوله ويجوز الخ) اى يجوز ان يكون الستر كناية عن الاحاطة فحينئذ لا حاجة الى التوسع او الحذف ولا الى جعل الاضافة للاختصاص (قوله قال فى التاج التغمد كناية بوشيدن الخ) يعنى ان التغمد اذا كان بمعنى ستر المعصية فان قصد بالاضافة الاختصاص كان مفاد الكلام المعنى الاول من غير احتياج الى معونة التوسع او الحذف وان لم يقصد لا يمكن حمل التغمد على المعنى الحقيقى لاستلزامه آلة الشيء لنفسه فلابد من تجريده عن بعض المعنى وهو الذنب وجعله بمعنى الستر مطلقا ليصح جعله كناية عن الاحاطة فان ستر ذاته بالغفران يلزم ان يكون محاطا به لا ستر ذنوبه بخلاف ما اذا جعل بمعنى الستر مطلقا فانه حينئذ لا يحتاج فى جعله كناية الى معونة التجريد فالحاصل ان جعل التغمد بمعنى الستر مطلقا احتاج استخراج المعنى الاول الى معونة التوسع او الحذف وان جعل بمعنى ستر الذنوب احتاج استخراج المعنى الثانى الى التجريد (قوله التلهف الخ) فالتلهف الحسرة والحزن على فوات المطلوب والتأسف الحسرة والحزن على نزول المكروه (قوله جعل الاسباب الخ) ويشترط ان يكون المطلوب خيرا فانه اذا كان شرا يقال له الخذلان (قوله الحسب الخ) يعنى انه فى الاصل مصدر استعمل بمعنى اسم الفاعل (قوله عطف على جملة وهو حسبى) وكلاهما انشائيان وكذا قوله وما توفيقى الا بالله والواو فيه اعتراضية وهو تذييل لدفع توهم العجب الناشيء

عن الكلام السابق (قوله لتضمنه معنى الفعل) فانه بمعنى يخبرني (قوله والمخصوص الخ) يجوز تقديم المخصوص نص عليه في المفتاح (قوله اى ترك التصدير) فسر النفي بالترك ليكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا فانه شرط نصبه عند الجمهور اذ لا يصح جعله علة لتصدير ولو جعل علة للنفي بتأويل انتفى التصدير ففاعله التصدير وفاعل الهضم المصنف (قوله تخييل) التخييل در خيال انداختن اى تخييله لنفسه دفعا للعجب بهذا التصنيف الانيق فان النفس اطوع للمخيلات من المعقولات (قوله من حيث انه صنعه) اشار بذلك الى ان الحيثية في عبارته للتقييد وان كان الشائع في تقييد الشيء بنفسه افادة الاطلاق وذلك بحمل الاضافة في الحيثية على الاختصاص بكونه مصنوعا له (قوله فانهم انما يستحسنون الخ) بدليل تركهم فيما لا يعتنون به كالمكاتبات والامور الخسيسة ولان المأمور به في الحديث افتتاح امر ذي بال وشرف (قوله لكن بقي توهم الخ) انما قال توهم اما لانه قد اندفع بقوله بان جعله جزءا واما لانه مبني على جعل الباء في الحديث صلة الابتداء فيفيد كون الحمد جزءا للمبتدا به وهو توهم اذ لا يصح ذلك الا فيما هو من قبيل الالفاظ مع ان المأمور به الابتداء في كل امر ذي بال فهو باء الملابسة اى لم يبدأ ذلك الامر ملتبسا بالحمد لله فيكون المأمور به التلفظ به في اول الامر لا الجزئية وهو حاصل جواب الشارح (قوله اى عن احوال منسوبة اليهما من حيث الخ) قيد الحيثية مستفاد من جعل محط الفائدة الاختصاص المستفاد من الاضافة او مما تقرر من ان الامور المختلفة بالاعتبار يجب اعتبار قيد الحيثية فيها وفائدة الحيثية الاحتراز عن الاحوال المنسوبة اليهما باعتبار امر اعم ككونهما عرضا ومسموعا غير قار الذات او باعتبار امر اخص ككونهما فصيحا او غير فصيح وانما لم يقل عن احوال عارضة لهما من حيث انها كذلك كما يشعر به تعريف الموضوع بما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اشارة الى ان هذه الاحوال امور اعتبارية اعتبرها النحاة لمعرفة كيفية التراكيب العربية صحة وسقاما (قوله سواء ثبت الخ) البحث اثبات المحمول للموضوع والبحث عن العوارض الذاتية لموضوع العلم باثباتها لنفسه او لنوعه او لعرضه الذاتي او لنوع عرضه ولما كان القسمان الاخيران راجعين الى القسم الثاني لان الموضوع المقيد الذاتي قسم من الموضوع اكتفى المحشي على القسمين وفائدة قيد الحيثية ان الشيء الواحد قد يكون قسما لموضوعين فمن

حيثية يبحث عنه فى علم ومن اخرى فى آخر (قوله وفيه اشارة) وليس بيانا للموضوع قصدا حتى يرد ان التصريف والمعانى والبيان والبديع والنحو بل جميع العلوم الادبية يشترك فى ان موضوعه الكلمة والكلام فلابد من اعتبار الحيثية حتى يتميز موضوعه عما عداه بان يقال موضوعه الكلمة والكلام من حيث يعرف بهما كيفية التركيب العربى صحة وسقاما (قوله ردا على من قال ان موضوعه الكلمة او الكلام الخ) هربا من لزوم تعدد الموضوع لكن تعدد الموضوع جائز اذا تحققت جهة الوحدة (قوله تكلف) لان كلا منهما مبحوث عنه فى العلم وبكل منهما يعرف كيفية التركيب العربى فجعل البحث عن احدهما تبعا للآخر تكلف وبقى انه يبحث فيه عن احوال المركب الغير الاسنادى ايضا فيجب ان يجعل موضوعه الامور الثلثة اللهم الا ان يقال انه لقلة مباحثه لم يعتد به وجعل راجعا الى احدهما والصواب ان موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الاقسام الثلثة (قوله اى لم يتصورا) اشارة الى ان لم يعرفا من المعرفة لا من التعريف اذ البحث عن احوالهما موقوف على معرفتهما لا على التعريف (قوله ولما ثبت وجوب تصورهما الخ) دفع لما يرد من ان توقف البحث على المعرفة لا يستلزم توقفه على التعريف خصوصا على هذا التعريف فلا يتم التقريب وحاصل الدفع انه لما ثبت وجوب تصورهما عرفا بهذين التعريفين لتحصيل ما هو الواجب لا لوجوبهما بخصوصهما والفاعل المختار اذا ظهر له طريقان فى تحصيل المقصود يختار ايهما شاء بارادته والمرجح ارادته كما هو طريقة اهل الحق (قوله ان قيل الخ) لا يخفى ان البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انهما كذلك موقوف على تصورهما بوجه مساولهما ليتمكن من اثبات الاحوال المخصوصة لهما والتعريف انما يتوقف على تصورهما مطلقا فلا ورود لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحيثية فى قوله لم يصح البحث عن احوالهما الخ فالاولى اسقاط الحيثية او اسقاط هذا البحث الذى تكلف فى دفعه اعتبار حال المتعلم الغير المخاطب وهو الحق (قوله وجد جهة التقدم الخ) وهى الجزئية اما جزئية الفرد للفرد فظاهر واما جزئية المفهوم للمفهوم فلانه اخذ فى تعريف الكلام الكلمة باعتبار ما صدق عليه حيث جعل عنوانا للاحظته ومن لم يفهم وقع فى حيص بيص (قوله توافقت الخ) لان التصور يتبع التلفظ والتلفظ يتبع الكتابة فتقدم الكتابة يستلزم التقدم فى

الوجودين اللفظى والذهنى والتقدم فى الوجود الخارجى متحقق فتوافقت الكل فى التقدم (قوله الاشتقاق الخ) تعريف للاشتقاق باعتبار العلم وحذف قولهم فترد احدهما الى الاخر اشارة الى انه ليس داخلا فى الحد بل هو بيان لتعيين المشتق والمشتق منه فالمردود مشتق والمردود اليه مشتق منه (قوله تناسبا) اشار به الى انه لابد من التغاير بين المعنيين بوجه فلا يجعل المقتل مصدرا مشتقا من القتل وكلمة أو للتقسيم ولبيان انواع المحدود من الاشتقاق الصغير والكبير والاكبر لالابهام والتشكيك (قوله وقد اشار الخ) حاصل ماذكره الشارح رحمه الله فى بيان التناسب المعنوى هو ان المدلول الالتزامى للكلمة والكلام وهو تأثير معانيهما فى النفوس تشبيه بالمعنى المطابقى للكلم فى كون كل منهما فردا للتأثير وحاصل وجه البعد ان تشبيه تأثير المعنى مطلقا بالجرح غير مناسب لانتفاء مرجح اعتبار الجرح مشبها به وان اريد تشبيه تأثير يصحبه الالم به كان التشبيه مناسبا لكن هذه مناسبة بعيدة من الفهم لخفائها فانها مناسبة باعتبار مايترتب على معانى بعض افرادها غير لازمة لشئ من معانيهما فان تأثير المعانى بالالم يختلف بحسب الاشخاص والاوقات والاحوال وحاصل ماذكره المحشى ان التناسب المعنوى اشتراكهما من حيث انفسهما اى مع قطع النظر عن المعنى فى المدلول الالتزامى وهو التأثير التابع للقوة التى هى المدلول الالتزامى لجوهر الحروف (قوله مع ان المناسب الخ) لايخفى اى لايخفى بعد هذه المناسبة مع وجود المناسبة (قوله تأثير انفسها) اى انفس الكلمة والكلام والكلم من غير نظر الى معانيها (قوله ونقش الصور فى الاذهان) اى صور ذواتها (قوله مايترتب عليها) اى على القرع ونقش الصور من الافعال والانفعالات فانه يترتب عليهما جذب الملائمات ودفع المنافرات والاقدام والاحجام والتألم والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك (قوله من مستتبعات) خبران (قوله مدلول الكاف واللام والميم) اى المدلول الالتزامى لها لكون الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من المجهورة (قوله فان تقاليبها الخ) يقال ملكت العجين اذا شددت عجنه ويقال كمل الشئ اذا تم ففى التمام قوة ذلك الشئ ويقال مكلت البئر اذا قل ماؤها فانها لقوتها وعدم رخاوتها يقل ماؤها واللمك جلاء يكتحل به العين فان الاكتحال يوجب القوة (قوله فالكلمة) فذلكة لما تقدم اى فحصل من ذلك التفصيل ان الالفاظ الثلاثة متساوية

للاقدام فى المدلول الالتزامى لها وهو تأثيرها فى الاسماع والاذهان لاجل القوة المفهومة التزاما من جوهر تلك الحروف فيكون بينها تناسب معنوى من حيث اتحاد مدلولها الالتزامى واما كون الكلمة والكلام فرعين للكلم فلكونهما مشتملين على الزيادة من حيث الحروف والحركات ﴿ قوله لوجب التأنيث ﴾ لكونه مسندا الى ضمير جمع غير العقلاء ﴿قوله واليه ذهب صاحب الصحاح ﴾ فانه قال الكلم لايكون اقل من ثلاث كلمات لانه جمع كلمة ﴿قوله فان الصاعدالخ﴾ يعنى ان تأنيث الضمير وان كان ظاهرا بالنسبة الى لفظ الكلم الا ان الصاعد فى الواقع ليس الا بعضها فيجوز تذكيره باعتبار تأويله بالبعض هذا كتذكير الضمير الراجع الى المؤنث بتأويله بالشخص على ماتقرر من ان المرجع اذا كان مذكرا باعتبار ومؤنثا باعتبار آخر يجوز تذكير ضميره وتأنيثه وليس مراد الشارح رحمه الله ان لفظ البعض ههنا مقدر على ما وهم ﴿قوله يقتضى تعريف المصطلح﴾ لانه المبحوث عنه فى العلم ﴿قوله لاتعريف الفرد النوعى الخ﴾ اى لايقتضى المقام تعريفه بهذا العنوان وان كان متحدا بالمصطلح عليه ﴿قوله ولابيان الطرد﴾ اى لايقتضى المقام بيان اطراد تعريف الكلمة وكونه شاملا لجميع افراده كما قيل اذ المقصود معرفة مايبحث عن احواله فالزائد عليها زائد على مقتضى المقام ﴿قوله والتعريف الخ﴾ عطف على ان المقام يقتضى تعريف المصطلح اى التعريف ليس الا تصور حقيقة المعرف اما بالكنه او بالوجه من حيث هى مع قطع النظر عن تحققه فى ضمن فرد او افراد ﴿قوله فاللام للجنس والطبيعة﴾ اى الماهية من حيث هى وفى عطف الطبيعة عليه اشارة الى ان ليس الجنس ههنا بالمعنى الاعم الشامل للطبيعة والاستغراق والعهد الذهنى ﴿ قوله ولقائل ان يمنع الخ ﴾ يعنى انه كان فى اللغة فيه معنى الوحدة الفردية ثم لما نقل الى المعنى الجنسى المصطلح عليه لم يعتبر فيه معنى الوحدة فالتاء حينئذ لمجرد التأنيث اللفظى ﴿ قوله على تقدير الخ ﴾ احتراز عن القول بوضعها للمفهوم من حيث هى والوحدة مدلول تنوين التنكير ﴿ قوله وليس التاء الخ ﴾ رد على الفاضل الهندى حيث منع التجريد مستندا بان التاء نص فيها ﴿قوله بدليل كلمتين الخ﴾ فيه ان الوحدة المعتبرة فى كل منهما فى نفسه لاتنافى التعدد الذى هو مدلول التثنية من حيث اجتماعهما نعم لو كان مدلول التاء الوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع آخر لوجب التجريد كيف وقد عرفت التثنية بما لحق باخره الف او ياء مفتوح

ماقبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه آخر من جنسه ولك ان تقول لو كان التاء نصا فى الوحدة لما جاز كَمْأَةٌ للجنس وكَمْأٌ للواحد (قوله وتسليم مامنعناه) بقوله ولقائل ان يمنع (قوله طبيعية كانت) اى حقيقية كانت كالانسان اواعتبارية كما قيل فيما نحن فيه فالمراد بالصناعة مايتعلق بالاعتبار والاصطلاح سواء حصلت بالصناعة اولا (قوله ويمكن ان يجاب الخ) يعنى نقلت الكلمة من المعنى اللغوى اعنى اللفظ الموصوف بالوحدة الشخصية الى المعنى الجنسى الموصوف بالوحدة الجنسية (قوله فيجوز الخ) فيقال فيما نحن فيه جنس الكلمة الذى هو واحد بان يعتبر اللام مقدما فى المعنى على التاء كما فى التلفظ رعاية لجزالة المعنى اويقال الكلمة الواحدة التى هى جنس كما هو الظاهر من دخول اللام بعد التاء وفيه اشارة الى دفع ما يتوهم من استدراك قوله والواحد بالجنسية لانه يكفى لدفع المنافاة اتصاف الجنس بالوحدة (قوله ورمى شئ من الفم الخ) يعنى ان اللفظ فى اللغة يقال لمطلق الرمى سواء كان من الفم اوغيره ولرمى شئ من الفم حرفا اوغيره وللتكلم والشارح رحمه الله اختار انه لمطلق الرمى اذلو كان موضوعا لواحد من المعنيين الاخيرين يكون استعماله فى المطلق على سبيل الاشتراك أوالمجاز والاصل ينفيهما بخلاف مااذا كان موضوعا للمطلق فان استعماله فيهما على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق فى المقيد (قوله خروج المنوى الخ) لعدم كونه ملفوظا بالمعنى اللغوى (قوله المراد باللفظ الخ) لايخفى ان هذا التعميم اما بطريق التجوز اوبطريق النقل والاول ينفيه مقام التعريف فتعين الثانى (قوله لم يريدوا باللفظ الا المعنى الخ) فصار المعنى اللغوى اعنى الملفوظ به حقيقة متروكا فى استعمالاتهم وهذا معنى النقل (قوله من قبيل تسمية المسبب باسم السبب اومن قبيل تسمية الخ) فان التلفظ سبب لحصول اللفظ ومتعلق به فيجوز اعتبار كل واحدة من العلاقتين (قوله وليس فيه مؤنة تعدد النقل) بخلاف الوجه الثانى فان فيه نقلا من المعنى المصدرى الى الملفوظ ثم الى مايتلفظ به الانسان ولا يخفى ان استعماله بمعنى الملفوظ بطريق المجاز لابالنقل الا ان يراد بالنقل المعنى اللغوى (قوله وهذا اقرب) لقرب وجه المناسبة الى الفهم (قوله ابتداء اوبواسطة) كما ذكره على تقدير كونه من الرمى مطلقا (قوله والباء للتعدية) لالسببية اوالآلة حتى ينتقض باللسان ونحوه (قوله وليس فيه دور الخ) تصريح لما علم ضمنا من تفسير

التلفظ بكفتن (قوله اختلفوا) فانها دالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة فذهب الشارح الرضى الى انها موضوعة لهذه المعانى فتكون كلمة وبعضهم الى ان الموضوع هو اللفظ الموضوع الموصوف بها بالوضع النوعى فلا تكون كلمة (قوله من تحقيق معنى التلفظ) حيث اعتبر ان يكون متعلقه الكلام او الحرف والحركة ليست شيئا منهما (قوله وفيه بحث الخ) يعنى انه وان خرج عما يتلفظ به على التحقيق المذكور لكن تعميم التلفظ بقوله حقيقة او حكما يدخلها لكونها مشاركة للملفوظ اعنى الواو والالف والياء فى الدلالة على المعانى الثلاثة (قوله انما قيديه تقريبا الخ) يعنى الظاهر ما يتلفظ به مطلقا لكن لما لم يكن تلفظ غير الانسان من الملك والجن معلوما قيد بذلك تقريباً للتصوير من الفهم فالقيد المذكور للتصوير لا للتقييد (قوله اى تلفظا الخ) اشارة الى ان قوله حقيقة او حكما صفة لمصدر محذوف اى تلفظاً ثابتا له فى حد ذاته بان يكون من قبيل الحرف والصوت او تلفظا ثابتا له بالنظر الى الاحوال بان يشارك الملفوظ فى الاحوال (قوله فالمستعمل الخ) بيان لكيفية ارادة الموضوع من المستعمل بانه مجاز مرسل اما باعتبار المشارفة فان ما يصح استعماله مشارف للاستعمال او باعتبار ذكر الخاص وارادة العام (قوله لانه فى الاصل مصدر) والمصدر يستوى فيه الواحد والكثير لانه موضوع للحدث المطلق ولذا لا يثنى ولا يجمع (قوله اى الملفوظ به الحقيقى) فسره بذلك ليصح مقابلته بالحكمى والا فكلاهما لفظ حقيقى لكونهما فردين له (قوله الذى هو اعم من الحرف) اى صدقاً إن فُسِّر الحرف بصوت يعتمد على المخارج ووجودا إن فُسِّر بالكيفية العارضة للصوت فذكر نفى الصوت مبالغة فى نفى كونه ملفوظا فلا يتوهم الاستدراك فى شرح التسهيل المستكن ما لا صوت له فى اللفظ والبارز ما له صوت فى اللفظ (قوله ولا ادرى انه من اى مقولة هو) تحقيق المقام يقتضى بسطا فى الكلام وهو انه لا شك ان ضرب فى زيد ضرب يدل على الفاعل ولذا يفيد التقوى بسبب تكرر الاسناد بخلاف ضرب زيد فلا يقال ان فاعله هو المقدم كما ذهب اليه البعض ومنعوا وجوب تأخير الفاعل فاما ان يقال ان الدال على الفاعل الفعل بنفسه من غير اعتبار امر اخر معه وهو ظاهر البطلان والا لكان الفعل فقط مفيدا لمعنى الجملة فلا يرتبط مع الفاعل فى نحو ضرب زيد فلابد ان يقال ان الواضع اعتبر مع الفعل حين عدم ذكر الظاهر امراً آخر عبارة عما تقدم كالجزء والتتمة له واكتفى

بذكر الفعل عن ذكره كما في الترخيم بجعل ما ابقى دليلا على ما القى نص عليه الرضى فيكون كالملفوظ ولذا قال بعض النحاة ان المقدر في نحو زيد ضرب ينبغي ان يكون اقل من الف ضربا بنصفه او ثلثه ليكون ضمير المفرد اخف من ضمير التثنية ولما لم يتعلق غرض الواضع في افادة ما قصد منه باعتباره بعينه لم يعتبره بخصوصية كونه حرفا او حركة او هيئة من هيئات الكلمة بل اعتبره من حيث انه عبارة عما تقدم وكالجزء له فلم يكن داخلا في شيء من المقولات ولا يكون من قبيل المحذوف اللازم حذفه لانه معتبر بخصوصه وبما ذكرنا لك ظهر دخوله في تعريف الضمير المتصل لكونه لفظا حكميا موضوعا لغائب تقدم ذكره وكالجزء مما قبله بحيث لا يصح التلفظ الحكمي به الا بما قبله فظهر فساد ما قيل من انه الفاعل المعقول واعتبر جزءا من الكلام الملفوظ لجعله جزءا من الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة من مقولة الصوت بان رجع الضمير الى الصوت فقوله « ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما لا ينبغي الخ » لانه حينئذ كيف يصح جعله قسما من الضمير لان الوضع معتبر فيه وقد تنبه ذلك القائل لهذه الدقيقة في شرح الرسالة الوضعية فالتجأ الى اعتبار الوضع الحكمي وهذا اعجب من الاول لانه لابد من المغايرة بين الموضوع والموضوع له وان كان حكميا وانه اى حاجة الى اعتبار هذا الوضع وما الدليل عليه وكذا ظهر فساد ما قيل انه معدوم فلا يكون داخلا في شيء من المقولات لانه ان اراد انه معدوم مطلقا فباطل لتعلق الوضع به واعتبار اتصاله وان اراد انه معدوم من اللفظ وان كان موجودا في نفسه فلا يفيد (قوله قال المصنف رحمه الله في الايضاح) لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليته حكمه الحذف من غير تقدير قيل عند عدم التلفظ به المحذوف في كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود عند عدم التلفظ به فحكم بانه موجود والا فالضمير في قولك زيد ضرب في الاحتياج اليه كالضمير في قوله تعالى « ولكم فيها ما تشتهي انفسكم » وان كان احدهما فاعلا والاخر مفعولا انتهى ففهم منه المحشي ان الفرق بين المنوي والمحذوف مجرد اصطلاح والا فهما متساويان في كونهما محذوفين من اللفظ معتبرين في المعنى وليس كذلك بل مراده ان عند عدم التلفظ بالفاعل يحكم بوجوده ويجعل في حكم الملفوظ لدلالة الفعل عليه عند تقدم المرجع فهو معتبر في الكلام دال على

الفاعل فيكون منويا بخلاف المحذوف فانه حُذِفَ من الكلام استغناءً بالقرينة من غير جعله فى حكم الملفوظ واعتبار اتصاله بما قبله فيكون محذوفا غير منوى وان كانا مشتركين فى احتياج صحة الكلام الى اعتبارهما فعلى هذا يكون كلامه موافقا لما قاله القوم (قوله كناية عنه) لكونهما مرفوعين مثل ذلك المقدر (قوله فهو عارية) لان المقدر هو هذا المصرح به لا أن كيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ماضرب الا هو. فان قلت بل المفصول المصرح به غير متصل فهو تحكم كذا فى الرضى (قوله عطف على قوله ليس الخ) والجامع ان المعطوف عليه لاثبات انه ليس لفظا حقيقيا والمعطوف لاثبات انه لفظ حكمى (قوله لانه على تقدير وجوه الخ) انما قال ذلك ليشمل المحذوف الواجب الحذف (قوله يتلفظ به الانسان) لكونه من مقولة الحرف (قوله وكلمات الله تعالى داخلة فيه الخ) اعلم ان هذا الكلام اشارة الى سؤال وجواب اوردهما السيد قدس سره فى حواشيه على شرح الرضى ومنشأ ماوقع فيه من ان اللفظ خاص بما يخرج من الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله حيث قال قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه فى حدها . وأجيب بان المراد ماهو لفظ حقيقة اوحكما ليتناول الضمائر المنوية ولاشك ان تلك الكلمات من شانها ان يتلفظ بها قطعا بل هى ملفوظة بالفعل وان لم تكن ملفوظة بالقياس اليه تعالى انتهى . فلا اعتراض بهذه الكلمات الالهية التى وصلت الينا ونقرؤها وانه لاشبهة فى دخول كلمات الملائكة والجن كيف وقد قال المحشى رحمه الله آنفا ان قيد الانسان لتقريب تصوير اللفظ من الفهم والا فالمراد مطلق التلفظ وحاصل الجواب الذى اختاره الشارح وهو الاخير فى كلام السيد قدس سره ان كلماته تعالى انما لا يقال لها لفظ بالقياس الى ذاته تعالى فلا تكون كلماته الفاظا من هذه الحيثية وهى الفاظ فى انفسها لانه يتلفظ بها الانسان فى بعض الاحيان اى حين القراءة وحاصل الجوابين الباقيين ان كلماته تعالى ليست الفاظا باعتبار المعنى اللغوى وهو مايخرج من الفم بل بالمعنى الاصطلاحى اعنى مايتلفظ به الانسان حقيقة اوحكما اومامن شانه ان يتلفظ به فعلى هذين الجوابين تكون كلماته تعالى الفاظا بالقياس الى ذاته تعالى ايضا وانما تركهما الشارح رحمه الله لان جعلها الفاظا حكمية او التأويل بما من شانه انما يناسب ان يصار اليه اذا لم تكن الفاظا حقيقة فاذا عرفت ما

(ذكرنا)

ذكرنا لك ظهر لك ان ماذكره المحشي بقوله لا يقال لا موقع له اصلا لان الكلام في الكلمات الالهية التي وصلت الينا لا فيما هو قائم بذاته تعالى وكذا لقوله ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار الخ كيف وخروج الكلمات القائمة بذاته تعالى او المعلومة له او ما يظهره في امر آخر سوى الانسان لا يضرنا حتى يتمحل لادخالها اذ تدوين النحو انما هو لمعرفة الالفاظ التي نتلفظ بها (قوله اذا ثبت ان لكلمات الله تعالى) كما ذهب اليه الحنابلة من ان كلامه تعالى هو هذه الالفاظ المتلوة بهذا الترتيب والقراءة حادثة والمقروء قديم والكرامية من جواز قيام الحوادث بذاته تعالى (قوله جمع نصيبة) على وزن فعيلة كصحف وصحيفة في شمس العلوم النصب بضمتين وبالتخفيف العلم ويقال هو جمع نصبة (قوله الذي هو اول اجزاء التعريف) قيد بذلك لانه لو كان غير داخل في الجزء الثاني مثلا مع دخوله في الجزء الاول احتيج في تصحيح التعريف الى اعتبار قيد هو الجزء الثاني كالمهملات فانها غير داخلة في الوضع وداخلة في اللفظ ولابد في تصحيح التعريف من اعتبار قيد الوضع (قوله لم يحتج الخ) معنى هذا النفي وكذا ما في قول الشارح رحمه الله انه لا قيد ههنا ولا احتياج من قبيل لا يهتدي لمناره اي لا اهتداء ولا منارة وفيه اشارة الى ان قول من قال انه احتراز عن الدوال الاربع غلط من وجهين لاشتمال كلامه على انه لابد من اخراجها من التعريف وان هذا القيد مخرج لها فاندفع ما قيل من الظاهر ان تقول فلا معنى لاخراجها به ردا على من قال انه احترز عنها ولا وجه لنفي الاحتياج الى اعتبار قيد (قوله حتى يلزم علينا الخ) وهذا الاحتراز وقع من المصنف رحمه الله في شرحه فلذا تعسفوا في تصحيحه ولعل مراده انه زيد لفظ ولم يكتف بالموضوع لمعنى مفرد مع كونه اخصر احترازا من دخول الدوال الاربع لما بينهما من العموم والخصوص من وجه (قوله واما لما سيأتي) في قوله فانه لا يقال لفظة واحدة وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله في الايضاح (قوله وقد انتفت ههنا الخ) لانه مصدر لا يحتمل الضمير ويستوي فيه المذكر والمؤنث (قوله يجعل المعنى حيزا للفظ) اذ بذلك التعيين يستقر في ذلك المعنى ولا يتجاوز عنه الا بقرينة كاستقرار الشيء في الحيز (قوله ملحوظ بخصوصه) بان يلاحظ بخصوص جوهره وهيئته (او بعمومه) بان يلاحظ بامر اعم يشمله وغيره وكذا الحال في جانب الموضوع له فههنا احتمالات اربعة ان يلاحظهما بخصوصهما كما في الاعلام واسماء الاشارة او يلاحظ

الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه كما فى المضمرات والمبهمات اوعكس ذلك كما فى المشتقات والمركبات واما الاحتمال الرابع وهو ان يلاحظهما بعمومهما فغير متحقق اقول ولعل المنوى من هذا القيل على ماعرفت من تحقيقه توهم انه مجعول له لمشابهة المحرف الموضوع لذلك المعنى فلاحاجة الى التصريح بقيد التواطئ لاخراج المحرفات كما فى الرضى (قوله ان كانت الباء الخ) ذكر السيد قدس سره فى شرح المفتاح وحواشى الكشاف ان الاصل فى لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه فيقال اختص الجودُ بزيد اى صار مقصورا على زيد الّا ان الاكثر فى الاستعمال ادخال الباء على المخصور كقولك خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى التميز والانفراد انتهى فلذا قدم المحشى هذا الاحتمال (قوله لايوجد فى كل وضع) لخروج وضع المرادف على تقدير والمشترك على تقدير آخر (قوله بتجريد معنى الخ) فيؤول الى التعريف المختار وهو تعيين شئ بازاء شئ (قوله بحسب الجعل) بان يكون احدهما مقصورا على الآخر غير مشارك معه اخر وقت الجعل (قوله لابحسب الحكم) اى الاثر المترتب على الجعل من كونه موضوعاً وموضوعاً ودالاً ومدلولا (قوله ولما كانت الاوضاع الخ) بناء على ان الواضع واحد وهو سبحانه وتعالى على ماهو مختار الشيخ الاشعرى والحكمة فى احداث الموضوعات اللغوية تعليم طريق افادة مافى الضمير فالاصل ان يكون لمعنى واحد لفظٌ واحدٌ فان وضع اللفظين لمعنى سواء كان من لغة واحدة اومن لغتين زائدٌ على المقصود ووضعَ لفظ واحد لمعنيين مُخِلّ بالتفاهم فالترادف والاشتراك خلاف الاصل وقع من الواضع بعد ذلك لعارض كتقليل الالفاظ تسهيلا للحفظ وافادة طريق الاخفاء فى الاشتراك والتوسعة فى التلفظ وتحصيل وجوه المحسنات فى الترادف (قوله وبان التخصيص اضافى) اى بالنسبة الى بعض الالفاظ وبالنسبة الى بعض المعانى (قوله وبان معنى كل من المترادفين الخ) يعنى ان معنى تخصيص شئ بشئ جعل شئ خاصا بشئ آخر من حيث ذلك الجعل فقيد الحيثية مراد الّا انه تُرك فى اللفظ كما تُرك فى تعريفات الكليات بناء على ماتقرر من ان قيد الحيثية فى تعريفات الامور الاضافية مأخوذ ثم لاتخفى ان الاجوبة المذكورة انما تفيد صحة استعمال لفظ التخصيص لااختياره على التعيين والاوجه ان يقال ان التخصيص لكونه بمعنى جعل الشئ خاصا لكونه خاصا يتضمن معنى الجعل والخصوص

٥ وما يشتق منها

المقصور

٤ خصص

فالباء متعلق به باعتبار الجعل لا الخصوص كما فى قولهم تعيين شئ بازاء شئ فالمعنى جعل الشئ حال كونه خاصا بمقابلة شئ سواء اعتبر خصوصية من حيث المادة والصورة كما فى وضع الجوامد اومن حيث الصورة فقط كما فى وضع المشتقات وبهذا القيد يخرج وضع المجاز عن التعريف اذ لا يعتبر فيه خصوصية الموضوع اصلا بل مداره على وجود العلاقة وهذا على طبق ماقاله المحقق التفتازانى فى التلويح من ان قيد الحيثية فى قولهم موضوع العلم كذا من حيث كذا يجوز ان يتعلق بالبحث وان يتعلق بالعروض لتضمن لفظ الموضوع كليهما (قوله ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة الخ) اما اذا كان الباء داخلا على المقصور عليه فورد الشبهة ظاهر لعدم قصر اللفظ على معنى واحد واما اذا كان داخلا على المقصور فلوجود لفظ آخر فى بعض منها كالمبهمات والمضمرات فانما يعبر بواحد منها وضع له لفظ بخصوصه ايضا (قوله اى حال كون الخ) اشارة الى ان الباء للملابسة والجار والمجرور ظرف مستقر وقع حالا من الشئ الاول (قوله متى اطلق وسمع الخ) يعنى ان المعطوف محذوف بقرينة الجزاء لان الفهم من اللفظ انما يترتب على السماع لا على مجرد الاطلاق ومقابلة الواحس به باعتبار تقييده بغير السمع لما تقرر من ان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ماسوى الخاص وفائدة هذا التنويع التنبيه على قسمى الموضوع (قوله لا يبعد كل البعد) وان كان بعيدا فى الجملة فى مقام التعريف (قوله ظاهر فى ان التخصيص الخ) لما انه جعل التخصيص ملابسا للدلالة دائرة معه (قوله فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل الخ) بان يقال ان متى لعموم الاوقات مع انه اذا اطلق الشئ الاول اواحس مرة ثانية لا يمكن فهم الشئ الثانى لامتناع تحصيل الحاصل (قوله وكذا وضع الفعل الخ) لعدم فهم النسبة الجزئية الا بعد ذكر الفاعل (قوله كاسماء الاشارة) لعدم افهام المشار اليه منها الا بعد ضم الاشارة (قوله فهم المعنى بوجه لوحظ حال وضعه) يعنى الوجه الكلى ولاشك فى كونه مفهوما قبل انضمام الضميمة (قوله وهذا الفهم ليس غايته) لان المقصود فهم المعانى الجزئية (قوله لا حاجة الى التقييد الخ) كما يشعر به عبارة المجيب (قوله كما اذا سعلت) من السعال بمعنى سَرْفَة كَرْدَن من حد نصر (قوله ما يصح ان يقصد بشئ) سواء تعلق به القصد من شئ اولا من شئ اولم يتعلق به القصد اصلا (قوله مع بعده لفظا) للزوم التخفيف الغير القياسى (قوله الميل الى جانب المعنى) لصحته

من غير اعتبار النقل والتجوز (قوله حتى يكون المراد الخ) فالمراد بقوله لما كان المعنى ومدلول الشيء الثاني مع الشرطية لا للشيء الثاني فقط (قوله لانها قيد الخ) لان قوله متى اطلق ظرف لفهم فالقيد في الحقيقة هو الجزاء وهو قيد للشيء الثاني فاذا جُرِّدَ الوضع عنه كان تركه مستلزما لترك الشرطية ايضا فعلى هذا يكون المعنى في قول الشارح رحمه الله ولما كان المعنى مأخوذا عبارةً عن الشيء الثاني سماه معنى باعتبار ما يؤول اليه والاظهر ان يقال معناه لما كان مدلول المعنى وهو الشيء الثاني (ماخوذا مع الشرطية) فذكر لفظ المعنى بعده مبنى على التجريد ولذا وَضَعَ المظهرَ موضعَ المضمر واليه يشير قول المحشي وبذكر المعنى يعود معنى الوضع فانه يدل على ان مُؤَدَّى لفظ المعنى والشيء الثاني مع الشرطية واحد (قوله اى بما يقصد بذلك الشيء) اى بسبب ذلك التخصيص (قوله لاشتماله عليه) من غير ان يفيد امرا زائدا عليه بخلاف ذكر الضمير الراجع الى اللفظ بعد الوضع فانه مفيد لتعين الشيء الاول المفهوم من الوضع ضمنا كأنه قيل لخصص شيء هو اللفظ كذكر الفاعل والمفعول بعد الفعل فكما ان ذكرهما بعده تعيين لما يفهم منه مهملا وليس من التجريد ترك ذكر اللفظ ههنا فاقيل ان ذكر اللفظ بعده ايضا مبنى على التجريد كذلك الشارح رحمه الله اعتمادا على المقايسة كلام ظاهري (قوله لا لانه لاحاجة اليه) لان عدم الاحتياج انما نشأ من ذكر الثاني فلا يصح ان يقال ان ذكر الثاني بعده مبنى على التجريد لعدم الاحتياج الى اعتباره (قوله من جعل الوضع بمعنى الصوغ) على ما في الرضي في التاج الصوغ زركرى كردن و آفريدن (قوله لقربه من الحقيقة) لكون المدلول المجازي جزأ المعنى الحقيقي ولذا سماه الشيخ فخر الاسلام حقيقةً قاصرةً (قوله وفيه كشف الاحتراز الخ) حيث خرج بالاول المهملات والدال بالطبع والعقل وبالثاني حروف الهجاء ولاجل التنصيص على القيود الاحترازية في تعريف الكلمة ارتكب المصنف رحمه الله التجريد (قوله كما يدل الخ) يعني ترك ذكره بقرينة عموم الدليل رَوْمًا للاختصار (قوله ان يجعل الخ) بذكر الخاص وارادة العام لان الدلالة الطبيعية عقلية لكون العلاقة امرا عقليا الا انه لاعتبار خصوصية زائدة فيها جعل قسما على حدة ولذا قال بعض الفضلاء لم يظهر لي فرق بينهما (قوله اى حروف الخ) هكذا ذكر الفاضل اليمني والطيبي وفي الاساس تعداد الحروف مطلقا وفي القاموس الهجاء ككساء

(تقطيع)

تقطيع اللفظ بحروفها في التاج الهجو والهجاء يجاكردن (قوله فيه اغماض الخ) مقصوده دفع ماقيل ان الجواب ليس الا اعادة العموم المستفاد من التعريف فان سلم المعترض العموم فلا اعتراض والّا فلا يتم الجواب وحاصل الدفع ان الاعتراض مبنى على الاغماض عن العموم بحمل ماعلى ماعدا اللفظ بناء على شيوع استعمال المعنى فى مقابلته فانه مامن عام الّا وقد خص منه البعض والجواب احضار لذلك العموم ودفع لتوهم التخصيص (قوله اى مشخصة من حيث انها مشخصة) دفع لمايقال كان الظاهر ان يقول الى الفاظ مفردة اومركبة اذلا تقابل بين الالفاظ المخصوصة والمركبة وحاصل الدفع ان النقض الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة النقض الالفاظ من حيث انها الفاظ مشخصة من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال الى الفاظ مخصوصة بخلاف النقض الثانى فانه بالنظر الى قيد الافراد فالمعتبر فى مادة النقض كونها الفاظا مركبة فلذا جعل المركبة فى مقابلة المخصوصة فما وقع فى بعض نسخ الشرح الى الفاظ مخصوصة مفردة اومركبة من تصحيف الناسخ (قوله وذلك لانك اذا عبرت الخ) ذهب بعض الناظرين فى الشرح الى انّ القاعدة انّ التعليق المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل ومفاد كلام المحشى رحمه الله انه يفهم منه ان الاتصاف به حاصل حال التعلق وانه ليس بسبب هذا التعلق بل تستفاد منه كون الاتصاف سببا للتعلق كما اذا كان الوصف صالحا للعلية وهو الظاهر المُنْسَاق الى الفهم واما القبلية فباطل لان قولنا جاءنى الرجل الراكبُ يفهم منه انه متصف بالركوب حال المجيء واما ان الركوب مقدم عليه زمانا اوذاتا فكلا فلا فحاصل كلام الشارح رحمه الله ان لو جعل مفردا صفة للمعنى لفهم منه ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب زمان تعلق الوضع لا بسبب وليس الامر كذلك فان اتصافه بهما بسبب الوضع فالمراد بقوله بعد الوضع البعدية الذاتية فما وقع فى بعض نسخ الشرح من لفظة قبل الوضع بعد قوله (تعلق المعنى بالافراد سهوٌ من الناسخ (قوله لظهور المرادهنا) يعنى ان وجود الصارف عما اقتضته القاعدة فيما نحن فيه ظاهر بحيث جُعل مفادها امرا وهميا لاينساق اليه الذهن كالمجاز المشهور بالقياس الى الحقيقة المتروكة فى لا يأكل من هذه النخلة وكما فى قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه (قوله بطريق المشارفة) المشارفة دربودن (قوله الرضى الخ) بل كلامه أن

المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد والمركب ولاينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف لان الحد للتبيين انتهى وحاصله الاعتراض على المصنف رحمه الله بان جعل الافراد صفة للمعنى وهو خلاف المتعارف مخل بالغرض من الحد ولادلالة له على ان الافراد صفة للمعنى عند النحاة (قوله وكان النكتة) ايضا في تقديم الوضع على الافراد في الذكر مع ان كون الاصل في الصفة الافراد يقتضي تقديم مفرد (قوله فاستعير الخ) لابد من ضم مقدمة وهي ان صيغة الماضي ههنا ليس للمضي عن زمان التكلم كما هو الشائع بل للمضي عما يقارنه وهو قيد الافراد ومعلوم انه لاسبقية للوضع على الافراد زمانا فعلم انه مستعار لسبقه عنه رتبة (قوله لكان بجنبه) وان تأخر عن المفعول تعين كونه حالا من المفعول كما في ضربت زيدا قائما (قوله فان بعضهم يراعون الخ) ويقولون انه في صورة التأخير عن المفعول يجوز ان يكون حالا من الفاعل ومن المفعول والتعيين مفوض الى القرينة (قوله ولئن سلم) اى لزوم ذلك عند الكل بان جعل خلاف البعض غير معتد به فذلك اى لزوم كون حال الفاعل بجنبه فيما اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال واما اذا قامت قرينة كما في نحن فيه فيجوز تأخير حال الفاعل عن المفعول لعدم الالتباس كما في قوله تعالى « شهد الله انه لااله الاهو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط » فان قائما حال من الله اخر عن المفعول والمعطوف على الفاعل (قوله واذا تغير المعنى) عطف على اذا لم يكن وهذا مما لم يوجد في الكتب المشهورة ولعله تخصيص بالنظر الى العلة فانه لدفع الالتباس ولاالتباس عند عدم تغير المعنى (قوله بيع الشارحين الخ) بناء على قول من جوز ذلك (قوله من غير اشتراط) قال ابوحيان في النهر في تفسير قوله تعالى « قل ياأهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم » قرئ سواء بالنصب على انه حال من كلمة ووقوع الحال من النكرة جائز نص سيبويه على ذلك (قول سيذكره) وهو كونها مخصصة بالصفة اوالاضافة او بوقوعها بعد النفي اوالنهي اوالاستفهام او كون المعرفة مشاركة لها في الحال (قوله لان صاحب الحال النكرة) والقاعدة ان صاحبها اذا كان نكرة وجب تقديمها (قوله مطلقا) اى سواء كان مجرورا بالاضافة نحو قوله تعالى « اتبع ملة ابراهيم حنيفا » اومجرورا بحرف الجر كما في نحن فيه (قوله عند اكثر البصريين) خلافا لابن كيسان وابي علي وابن برهان فانهم جوزوا

(التقديم)